قضايا وآراء

أخبار الخليج

العدد (17495) - السنة الحادية والخمسون - الأحد 27 شعبان 1447هـ - 15 فبراير 2026م

سياسات ترامب تثير الجدل في الولايات المتحدة والعالم

بقلم:

د. جيمس زغبي ○

شهدت الأيام القليلة الماضية رواج أخبار مفادها أن الرئيس دونالد ترامب كان قد اشترط للموافقة على مشروع قانون الإنفاق على البنية التحتية تغيير اسم محطة بنسلفانيا في مدينة نيويورك ومطار دالاس في واشنطن لتحملان اسمه تكريما له.

لم يكن ذلك مفاجئا لأن هناك نمطاً مقلقا في نهج الرئيس دونالد ترامب في الحكم يتضمن تمجيد الزعيم، ومحو الأعراف والتقاليد، واستخدام التهديدات بالانتقام لإسكات المنتقدين، والاعتماد على «حقائق بديلة» لإبقاء المخلصين المؤيدين له تحت السيطرة.

أجد نفسي أكتب مرة أخرى عن الرئيس دونالد ترامب وأنا أعلم تمام العلم أن البعض سيتهمني بما يسميه الرئيس الأمريكي «متلازمة كراهية ترامب».

أعترف لكم أن لي بعض الهوس بنمط الخطاب التحريضي الذي يعتمده الرئيس دونالد ترامب، وكذلك طبيعة سلوكه، والحركة المؤيدة له التي ألهمها، وذلك تحديداً بسبب الخطر الذي يشكلونه على الديمقراطية الأمريكية.

خلال فترة ولاية الرئيس دونالد ترامب الأولى، كنا نخشى تشغيل الأخبار كل صباح ومعرفة التغريدات المليئة بالوعيد والتهديد والتي دأب هو نفسه على نشرها وبثها خلال الليل.

ولكن نظراً لوجود ضوابط معمول بها – كبار الموظفين الذين كانوا يبطئون من تنفيذ مطالبه أو يرفضون ببساطة التصرف بناءً عليها، أو الكونغرس أو المحاكم التي كانت بمثابة ضابط لسلوكه– فقد تبين في أغلب الأحيان أن تلك التهديدات كانت جوفاء.

كذلك لوحظ، في ولايته الثانية، وبسبب زوال تلك الضوابط، أن الرئيس دونالد ترامب أكثر جرأةً على تجاوز مجرد الكلام إلى أفعال يسعى أتباعه إلى تنفيذها بإخلاص. ونتيجةً لذلك، دخلنا مرحلةً غير مسبوقة، حيث تختبر رئاسةٌ استبداديةٌ متانة نظامنا القائم على «الضوابط والتوازنات».

ومع دخوله السنة الثانية من ولايته الثانية، بات هذا النمط الذي يعتمده الرئيس دونالد ترامب واضحاً. فهو يستخدم أساليب الترهيب لتحقيق غاياته – سواء مع الأفراد أو المؤسسات أو الدول.

كما أنه يُغرق خصومه في منطقة الهجوم، مُربكًا إياهم بمواجهتهم يوميًا بوابل من التحديات الجديدة. واتباعًا للدروس التي تعلمها من مُعلمه، روي كوهين، فهو دائمًا ما يهاجم، ولا يعترف بأخطائه أبدًا، ودائمًا ما يُعلن النصر.

وخلال الأسابيع القليلة الماضية فقط، اتخذ الرئيس دونالد ترامب عدة مبادرات مثيرة للقلق الشديد. فكل مبادرة على حدة تشكل مشكلة، ولكن عند النظر إليها مجتمعة، فإنها تشير إلى شيء أكثر خطورة بكثير.

أمر الرئيس ترامب مكتب التحقيقات الفيدرالي بمصادرة بطاقات الاقتراع لانتخابات عام 2020 من مقاطعة فولتون بولاية جورجيا، على الأرجح لأنه لا يزال يعتقد أنه تعرض للتزوير في الانتخابات، على الرغم من أن المسؤول عن إدارة عملية الاقتراع في جورجيا عام 2020 كان جمهوريًا. ويُعدّ هذا الإجراء غير مسبوق من رئيس يتخذ مثل هذا القرار ويصدر بياناً بشأنه يقول: «تذكروا، أن الولايات ليست سوى «وكيل» للحكومة الفيدرالية في فرز الأصوات وإحصائها... يجب عليهم أن يفعلوا ما تأمرهم به الحكومة الفيدرالية، ممثلة برئيس الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل مصلحة بلدنا».

في هذا التصريح وحده، يدعو الرئيس دونالد ترامب إلى انتهاك الدستور والصلاحيات التي يمنحها للولايات في إدارة الانتخابات. وبمساواة نفسه بالحكومة الفيدرالية، وقوله إنه عندما يتحدث، فإنه يفعل ذلك نيابةً عن البلاد ولصالحها، فإنه يمهد الطريق لرئاسة شمولية استبدادية.

كما اتخذ الرئيس ترامب قراراً يبدو أنه متسرع بإغلاق مركز كينيدي للفنون الأدائية، وقال إن سبب إغلاق المركز هو أن المبنى كان في حالة سيئة للغاية لدرجة أنه يشكل خطراً على رواد المركز.

ومع ذلك، بالنظر إلى أنه قبل أيام قليلة من إعلان الإغلاق، استخدم البيت الأبيض نفس المكان لاستضافة العرض الأول للفيلم الوثائقي عن زوجته «ميلانيا»، يشير المتطلعون إلى سبب آخر وراء القرار المفاجئ بإغلاق المركز.

أدى تغيير اسم المركز من جانب واحد، وإقالة مجلس إدارته، وإضافة مؤيديه كأعضاء فيه مع توليه هو رئاسته، إلى تحويل هذه المؤسسة التي كانت تحظى باحترام كبير إلى مؤسسة حزبية مسمومة. كانت المؤسسة تفقد أعضاءها ومتبرعيها، وامتنع الفنانون عن المشاركة، وبدأت تكبد خسائر مالية فادحة، وبدلاً من الاعتراف بالهزيمة، قام الرئيس ترامب بإغلاقها.

وكان من أولى الإجراءات التي اتخذها الرئيس ترامب محاولة إخضاع أعرق جامعات البلاد، وقد فعل ذلك من خلال اتهامها بمعاداة السامية المزمنة واستخدام «حصص التنوع» في التوظيف والقبول.

ولأن هاتين القضيتين تلامسان قاعدة أنصاره، فقد كان مصمماً على تحقيق الفوز. فقد بدأ بحجب المنح الفيدرالية حتى تمتثل الجامعات لمطالبه بتطهير حرمها الجامعي من معاداة السامية (مما يعني إنهاء الاحتجاجات ضد إسرائيل) وجعل القبول والتوظيف محايدين.

لقد رضخت بعض الجامعات الصغيرة للتهديدات، لكن جامعة هارفارد العريقة صمدت. وأخيرًا، بعد عام من المفاوضات والتهديدات غير المثمرة، انكشف أن البيت الأبيض تراجع عن تهديده بتغريم جامعة هارفارد.

أثار هذا التلميح بالهزيمة غضب الرئيس ترامب لدرجة أنه أنكره وأعلن أنه بدلاً من معاقبة جامعة هارفارد بمبلغ 200 مليون دولار إذا لم توافق على مطالبه، فإنه سيرفع عقوبة جامعة هارفارد إلى مليار دولار، وهو مثال على تحول الغضب الشخصي إلى سياسة نمطية.

وتُعدّ هذه الإجراءات الأخيرة التي اتخذها الرئيس ترامب جزءاً من نمط يتزايد وضوحاً يوماً بعد يوم. فهو يتخذ القرارات بشكل منفرد دون مراعاة الدستور أو الإجراءات المعمول بها.

يتصرف الرئيس ترامب لمعاقبة من لا يخضعون لأوامره، كما أنه يحكم وكأن «الدولة هي أنا»، وبدعم من كونغرس مطيع وقاعدة من المخلصين المؤمنين به، يبدو هذا الرئيس في الوقت الراهن بمنأى عن المساءلة.

لكن إذا ما بالغ في تصرفاته أو إذا فقد الجمهوريون السيطرة على الكونغرس في انتخابات التجديد النصفي في شهر نوفمبر القادم، فقد ينقلب الوضع ويتغير، مما يؤدي إلى فشل جهود الرئيس ترامب لإنشاء «رئاسة إمبراطورية».

○ رئيس المعهد العربي الأمريكي

الفلسطينيون ودروس غزة .. الصراع والنضال مستمران

بقلم:

د. مصطفى البرغوثي ○

مثلت صرخات (ودعوات) نساء غزّة العائدات إلى القطاع بعد إبعاد دام عامين «بألا يترك أحد غزّة ووطنه فلسطين»، وأن «لا كرامة حقيقية للإنسان إلا في وطنه»، عنواناً لفشل نتنياهو، وحكومة الاحتلال العنصرية التي يرأسها، في تحقيق الهدف الرئيس لحرب الإبادة، والتجويع والعقوبات الجماعية التي شنّوها، وهو التطهير العرقي، وهذا، سابقاً ولاحقاً، كان ولا يزال الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن تنقذ الحركة الصهيونية من الفشل الحتمي. ولكن، كلما تعاظمت شراسة العدوانية الإسرائيلية وتصاعد حجم جرائمها، ازداد تمسك الشعب الفلسطيني بوطنه، وبرفض الرحيل عنه.

كانت تجربة النكبة عام 1948، أكبر مؤثر في السلوك الجماعي للشعب الفلسطيني، الذي صمد معظمه في الضفة الغربية، بما فيها القدس، وقطاع غزّة، في أثناء 5 يونيو – حزيران 1967وبعدها، وما زال صامدا رغم أبشع أنواع الإرهاب والتنكيل الذي يتعرض له. وكما لم يفلح القمع والتنكيل الذي وصل إلى حد ارتكاب الإبادة الجماعية، في إنهاء الصراع، فإن كل الاتفاقيات الجائرة، مثل اتفاق أوسلو، واتفاقيات التطبيع واتفاقيات التسويات الجزئية مع الدول العربية، لم تفلح في إنهائه. والسبب جذري وواضح، أن الصراع الدائر غدا وجودياً بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني. صراع حول أن يكون أو لا يكون، أن يبقى شعباً أو يفنى وينتهي ويذوب في مخيمات دول أخرى، ليعاني تمييزاً أبدياً وانتقاصاً دائما لحقوقه المشروعة.

والسبب يعود، أيضاً، إلى أن الشعب الفلسطيني لم يحصل على الحد الأدنى من حقوقه، حتى عندما اندفعت قيادته الرسمية نحو أوهام اتفاقيات جزئية، لتكتشف ويكتشف شعبها أن الحركة الصهيونية ليست معنيةً بحلول وسط مع الشعب الفلسطيني.

إن التطهير العرقي لـ70% من الشعب الفلسطيني عام 1948، لم يُنهِ الصراع، لأن كل لاجئ حمل عند رحيله في قلبه وعقله، وطنه، وقريته، أو بلدته أو مدينته.

والاحتلال الأطول في التاريخ الحديث، الذي تحوّل إلى منظومة أبارتهايد هي الأسوأ في تاريخ البشرية، لم يستطع كسر إرادة الفلسطيني وتصميمه على تحقيق الحرية، بل زاده تمسكاً بها. وما جرى بعد 7 أكتوبر (2023) من مجازر وحشية في قطاع غزّة أعاد شحن أجيال الشباب الفلسطيني في الداخل والخارج، بمشاعر الانتماء إلى القضية الفلسطينية، والتمسّك بالوطن فلسطين.

أما إرهاب عصابات المستوطنين في الضفة الغربية الذي يذكّر الجميع بإرهاب عصابات الهاجاناه وشتيرن وايتسيل، فلم يزد الفلسطينيين إلا إدراكاً أن خلاصهم، وأمنهم، وسلامتهم مشروطة باستمرار صمودهم ونضالهم المشروع من أجل حقوقهم.

وما يتعرّض له الفلسطينيون في أراضي الـ 1948 على يد العنصرية الفاشية لم يزدهم إلا إدراكاً لأهمية التمسك بفلسطينيتهم وحقوقهم الوطنية. وذلك كله يفسّر الإصرار الإسرائيلي المدعوم من الإدارة الأمريكية على انتزاع حقّ الفلسطينيين في النضال والكفاح من أجل حقوقهم وفي مقاومة الظلم الذي يتعرّضون له.

لم تبقَ وسيلة يستخدمها الاحتلال لتحقيق ذلك الهدف، من وسم النضال الفلسطيني بالإرهاب، إلى تحميل الضحية المسؤولية، إلى اعتقال مئات آلاف، إلى المصادرة الجنونية واللصوصية للأرض، إلى الاستيطان المنفلت من عقاله، الذي تجاوز كل الحدود، إلى تعذيب الأسرى وتجويعهم، إلى تشويه السردية التاريخية للصراع الدائر، واستبدالها بالروايات الكاذبة... ولم ينقذ ذلك كله الاحتلال من الفشل، وبقي الصراع محتدماً، وراية النضال مرتفعة، تتناقلها الأجيال.

تحدّث ترامب عن «خطة السلام» ولم يذكر إنهاء الاحتلال بكلمة، وسبق أن حاول استبدال حق تقرير المصير والاستقلال الوطني بما سميت صفقة القرن، ومنظومة كانتونات ومعازل ليواجه فشلاً حتمياً، ثم ليتخلى هو نفسه عن تلك الصفقة.

وكلما أمعن الاحتلال في تدمير (وتصفية) إمكانية قيام دولة فلسطينية، ولو على جزء صغير من أرض فلسطين، عاد الفلسطينيون إلى شعارهم وهدفهم الأصلي بإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية واحدة على جميع التراب الفلسطيني.

قتل الاحتلال في حرب الإبادة ما لا يقل عن 72 ألف فلسطيني، ومنهم 20 ألف طفل، فأنجبت نساء غزّة، رغم أهوال الحرب، 82 ألف طفل جديد. دمّروا الجامعات والمدارس والمستشفيات، فأنشأ الفلسطينيون، مثل آبائهم من قبل، مدارس وعيادات صحية في الخيام.

أراد المستعمرون المستوطنون إفناء الشعب الفلسطيني عام 1948، فأصبح الشعب الأكثر تعليماً في كل المنطقة كطائر العنقاء نهض وينهض الفلسطينيون بعد كل أزمة، وكل عثرة، وهم يرون رعب أعدائهم من خطر أن يكبوا هم مرّة واحدة، فلا ينهضوا بعدها أبداً.

صرخة نساء غزّة كانت الصوت الذي لم يرد نتنياهو أن يسمعه، بأن الصراع ما زال مستمراً، والنضال الفلسطيني سيبقى متقداً حتى نيل الحرية... ولا بديل عن الحرية.

○ الأمين العام لحركة المبادرة الوطنية الفلسطينية

بعد توالي الفضائح.. ماذا لو كان إبستين مسلما؟

بقلم:

د. زكريا الخنجي

إنه مجرد سؤال افتراضي، ماذا يحدث لو فعلاً كانت جزيرة إبستين أو أن يكون جيفري إبستين رجلا مسلما، وقام بكل تلك الأفعال الشائنة، ترى كيف سيتحدث الإعلام الغربي، وماذا ستكون عناوين الصحافة الغربية خلال السنوات القادمة؟ وكيف سيتحدث المغتربون العرب، أولئك الذين يلبسون ملابسنا ويتكلمون لغتنا إلا أن عقولهم وأجسامهم تركع في محراب الغرب؟ ماذا سيقول كل هؤلاء؟ لنحاول أن نتخيل:

أولاً، النموذج الأول: صحيفة غربية يمينية (محافظة):

نتخيل أن العنوان سيكون (أسئلة خطيرة حول شبكة استغلال يقودها رجل مسلم، كيف تسلّل إلى دوائر النفوذ؟)

وسيكون المقال كالتالي:

يواجه العالم المتحضر اليوم فضيحة جديدة تهزّ أركان المجتمع السياسي العالمي، بعد الكشف عن رجل أعمال مسلم متورّط في شبكة اتجار قيل إنها استهدفت قاصرات بحثًا عن النفوذ والمال.

والتحقيقات تثير تساؤلات عن كيفية تمكنه من الوصول إلى شخصيات بارزة في المجتمع المتحضر، على الرغم من خلفيته الثقافية المثيرة للجدل، وعن مدى الفشل المؤسسي في مراقبة نشاطاته. ويرى المحللون أن القضية لا يمكن فصلها عن سياق الدين والفكر السوداوي الإسلامي، وكذلك الثغرات في نظام الفحص الأمني. وهذا ما يدفع العالم المتحضر إلى طرح عديد من الأسئلة مثل: (إلى أي مدى تلعب الأيديولوجيات المتطرفة دورًا في تشكيل هذه السلوكيات المنحرفة؟ وما إلى ذلك) ونحن لسنا أمام قضية فردية، وإنما أمام نمط حياة سيئ وحضارة سوداوية يجب مواجهتها.

وتشير الأصوات المحافظة إلى أن هذه القضية تكشف مجددًا الخطر الثقافي الذي تواجهه دول العالم المتحضر عندما تفشل في حماية قيمها وصون أمنها الداخلي.

ثانيًا، النموذج الثاني: صحفة غربية يسارية (ليبرالية):

نعتقد أن العنوان سيكون (فضيحة رجل أعمال مسلم تفتح نقاشًا حول استغلال النفوذ، وتحذيرات من الفكر الإسلامي السوداوي الذي يسبب الكراهية).

وسيكون المقال كالتالي:

تتصدر فضيحة الاستغلال الجنسي المرتبطة برجل أعمال مسلم عناوين الصحف، فبينما تتواصل التحقيقات في شبكة الاستغلال والدعارة، يدعو خبراء إلى التركيز على العوامل البنيوية التي سمحت لرجل مسلم بالتحرك دون رقيب داخل دوائر سياسية واقتصادية عالمية نافذة.

ويجد المراقبون أن البعد الديني في القضية هو المحور الأول الذي يهدد العدالة التي من المفروض أن تتحدد في العالم كافة، فالهوية الدينية للمتهم ربما تكون سببًا في هذه الجريمة المنظمة.

والحقيقة تقول إن الضحايا بحاجة إلى العدالة، لذلك فإن على النظام العالمي المتحضر أن يقف من غير هوادة لتحقيق عدالة الضحايا وخاصة القصر.

ثم بعد ذلك تقوم وسائل الإعلام الغربية والليبرالية العربية: بالتأطير الثقافي للجذور السلوكية للمشكلة، وتطعن في خلفيته الثقافية، وبيئته الاجتماعية وتسهب في العقلية الشرقية التي لا تجد أي مناص من استغلال القاصرات والزنا والرق، ثم تميل في الحديث إلى اضطراب شخصية الإنسان العربي المسلم الذي يجذبه الدين من جهة والتحرر الفكري والحضاري من جهة فيقع ما بين براثن الغرائز المكبوتة والتحرر الغربي نحو الحريات.

وبعد ذلك تبالغ وتفرد صفحات من الجرائد ووسائل التواصل الاجتماعي بمختلف أنواعه لتطرح بل تبالغ في الربط بين الدين الإسلامي والانحراف السلوكي، وربما تلجأ إلى استحضار الموتى من التاريخ، ثم تتساءل عن علاقة الإسلام بالانحرافات السلوكية وقضايا الفساد الإداري والمالي والفكري والمجتمعي، وتحاول أن تغرس فكرة أن الثقافة الإسلامية تشكل خطرًا على المجتمعات والنساء والأطفال، وبعد كل هذا وذلك ستتحول التهمة من خطأ فردي إلى تهمة جماعية تطول كل إنسان يحمل الفكر الإسلامي.

وفي النهاية تقوم وسائل الإعلام المختلفة في الدول العربية المسلمة باستضافة مجموعة من علماء الدين الإسلامي حتى يقوموا بالتحدث وباستحياء وخجل لنفي كل هذه التهم عن العقيدة الإسلامية السمحة، وكأن الإسلام هو المتهم وليس رجلا واحدا.

ربما في مرحلة ما يأتي الدور على العرب المغتربين، ليحملوا راية الهجوم على الإسلام والفكر الإسلامي، ويحفروا قبور الصحابة رضوان الله عليهم وكذلك العلماء والمفكرون العرب والمسلمون وغيرهم، ثم يتعرضون لعرض هذا ويشتمون هذا، ويتحدثون عن هذا، ويحاكمون هذا ويعدمون هذا، كما يحدث عادة. ومن الطبيعي أنهم لن يكتفوا بذلك، وإنما سيتصفحون القرآن الكريم ويحاولون أن يلووا أعناق الآيات الكريمة ليحولوها من سياقها الحقيقي الذي أنزله الله سبحانه وتعالى إلى سياقات أخرى منحرفة تخدم أفكارهم، مستخدمين في كل هذا كل وسائل التواصل الاجتماعي ومحطات التلفزيون والصحافة وكل وسيلة متاحة. أما أن يكون جيفري إبستين رجل غير مسلم فلن يتجرؤوا أن يتحدثوا عنه، حتى لو كان رئيس عصابة يقود الجريمة المنظمة في العالم كله، تخرس ألسنتهم وتعمى عيونهم، لأنهم فقط يتحدثون عندما يكون الخطأ جراء إنسان مسلم.

وهنا نعود إلى طرح السؤال المهم والذي طرحناه في عديد من المرات، ترى كيف ينظر الغرب والليبراليون العرب إلى الإسلام؟ وإن كنا لا نريد أن نفتح هذا الملف، إلا أن نظرة سريعة لا بد منها، حتى نفهم:

وجدنا أن هذه النظرة متأرجحة ومنقسمة وربما معقدة، فهي تتأرجح بين الإسلاموفوبيا وتعمد التشويه والخوف من التطرف والأصولية، ومحاولات الفهم والتعايش. إلا أن الإعلام الغربي ورجالات السياسة في العالم الغربي دائمًا ما يربط الإسلام بالأزمات، والنزاعات، وقضايا المرأة، مما يولد تصورات مغلوطة. ومن أبرز جوانب هذه النظرة، هي:

○ رهاب الإسلام (الإسلاموفوبيا): تضاعف الخوف من الإسلام في الغرب، ويرتبط غالبًا بانتقادات للتعددية الثقافية وتأثيرها في المجتمعات الغربية.

○ الخوف من الأصولية والتطرف: ينظر الغرب، لا سيما التيارات اليمينية، إلى الإسلام على أنه خطر يهدد نمط الحياة الغربي، خاصة مع التركيز على قضايا مثل النقاب، وتفسير بعض النصوص.

○ تأثير الإعلام والسياسة: يسهم الإعلام الغربي في تأجيج الكراهية، وتصوير المسلمين كعدو، والتركيز على التنافس والخلاف، مستخدمًا تصريحات غير متخصصة.

○ نظرة عقدية وتاريخية: ينظر البعض إلى الإسلام نظرة سلبية مبنية على إرث تاريخي وصراعات، ويرون فيه انحرافًا عن عقيدتهم.

○ التشخيص الغربي: ينظر الغرب إلى الإسلام ككتلة واحدة (أصولية)، مما يولد صراعًا ثقافيًا، ويتم استثمار هذه النظرة سياسيًا لخدمة مصالح معينة.

وفي المقابل، هناك نظرات موضوعية اليوم تحاول فهم الإسلام كدين وحضارة، وتقبل وجود المسلمين كمكون من المجتمعات الغربية، كما تظهر في بعض المجتمعات الأوروبية التي تستضيف ملايين المسلمين، وخاصة بعد أحداث 7 أكتوبر 2023.

وحتى نكون منصفين وننظر إلى الموضوع بموضوعية، فإننا نقول إن المجتمع الذي نعيش فيه أقصد المجتمع العربي المسلم ليس مجتمعًا مثاليًا، فليس كل من يدعي الإسلام والعروبة ينتمي فكريًا وعقائديًا، فنحن أكثر من ملياري مسلم في هذا الجزء من العالم، فليس من المعقول أن يكون كلهم عمر بن الخطاب أو غيره من الصحابة والملائكة، فمن الطبيعي أن يكون بينهم المئات من المنحرفين فكريًا وعقائديًا، وهذا أمر طبيعي لذلك جاء الشرع لمثل هؤلاء، ولكن الذي نريد قوله أن يتناول الإعلام الغربي هذا الموضوع من جوانب مختلفة فإنه أمر شائن، فالازدواجية دائمًا تكون من صالح الجهة المعادية للإسلام حينما يتعامل الإعلام الغربي مع الدين الإسلامي، والهوية الإسلامية في قضايا الجرائم الخطيرة المنظمة.

فعندما يكون الجناة من المسلمين يتم التركيز على دينهم وهويتهم، وتخضع خلفيتهم الثقافية للتدقيق ولا يرتبط ضمنيًا بأفعال الفرد، وإنما يُزج باسم الإسلام والنبي محمد صلى الله عليه وسلم والصحابة رضوان الله عليهم والمجتمع المسلم الأوسع في النقاش العام، على الرغم من عدم مسؤوليتهم عن الجريمة نفسها.

وعلى النقيض من ذلك في حالة جيفري إبستين فإنه لم يذكر عرقه أو خليفته الدينية –تقريبًا– في التغطية الإعلامية السائدة، هذا التجاهل يعكس حذرًا متعمدًا في تناول الإعلام للصهيونية، وهو حذر مفهوم بالنظر إلى تاريخ معاداة السامية، لكن اللافت أنه لا يطبق ذلك على الإسلام والمسلمين، وفي الحقيقة نحن هنا لا نقصد الإساءة إلى جماعة أو شريعة أو فكر، وإنما الذي نود قوله إن العالم بحاجة إلى الإنصاف وتطبيق معيار واحد يحترم جميع الهويات الفكرية والثقافية.

فإذا كان الدين غير ذي صلة بجرائم إبستين – كما تدعي وسائل الإعلام الغربية والشرقية– فإن الكثير من القضايا وخاصة القضايا المتعلقة بالإرهاب ليست ذات صلة بالإسلام والفكر الإسلامي، فلماذا يجب أن يحكم على العالم الإسلامي بالإعدام وتحاسب العقيدة الإسلامية بسبب بضعة أفراد ربما انحرفوا لسبب أو لآخر، فالموضوعية هي المعيار الوحيد الذي يجب أن يكون مقبولاً في كل الأحوال.

ونحن هنا لا نوجه الاتهام إلى أحد، ولكن هذه نظرة موضوعية مبنية على كثير من الأحداث التي تجري وجرت في العالم الذي يدعي الحضارة والإنصاف، والكثير من الأطروحات الفكرية والليبرالية والمثقفة نجد أنها من السهل أن تطعن في الإسلام، إذ إن الجميع يطعن في الإسلام والفكر والعقيدة الإسلامية لسبب أو آخر وخاصة من بعض الأشخاص المنتمين إلى العروبة وما هم بعرب، فقد قامت منظمات وتجمعات تقوم بمهام الغرب في الطعن في الإسلام حتى وإن كان الخطأ من فرد واحد أو جماعة لا تمثل إلا نفسها.

لذلك في الختام يمكن أن نقول إنه يجب ألا تحاسبوا الفكر والعقيدة الإسلامية على أخطاء البشر، وإنما حاسبوا البشر بمقاييس الإسلام.

مرة أخرى، ماذا لو كان إبستين مسلمًا؟

Zkhunji@hotmail.com

الذكاء الاصطناعي ووظائف مرشحة للاختفاء

بقلم:

صدقي أبو ضهير ○

تشير تقديرات ساندرز وغيرها من مراكز البحث الدولية إلى موجة غير مسبوقة من التحوّل الاقتصادي يقودها الذكاء الاصطناعي، موجة قد تعيد رسم بنية أسواق العمل كما نعرفها اليوم. حين تتحدث الأرقام عن احتمال اختفاء ما يقارب مليون وظيفة خلال عقد واحد فقط، فهذا ليس تحذيرًا نظريًا ولا خطابًا دراميًا، بل قراءة مبنية على بيانات واضحة حول قدرة الأنظمة الذكية على أداء المهام بوتيرة أسرع وبتكلفة أقل من البشر. تتعمّق هذه المخاوف عندما نرى نسب التأثير المحتمل في قطاعات واسعة من الاقتصاد؛ فالممرضون الذين يشكلون أحد أعمدة الرعاية الطبية مهدد نحو أربعين في المئة من وظائفهم بالأتمتة، بينما يواجه سائقو الشاحنات فقدانًا يصل إلى سبعة وأربعين في المئة مع تطور المركبات الذاتية. أما المحاسبة، وهي مهنة لطالما ارتبطت بالدقة والتحليل البشري، فتتوقع التقارير أن يفقد أربعة وستون في المئة من العاملين فيها مواقعهم لصالح الأنظمة الذكية. حتى التعليم، ذلك القطاع الذي كان يُظن أنه الأقل عرضة للأتمتة، يشهد تهديدًا لوظائف مساعدي التدريس بنسبة خمسة وستين في المئة، في حين تبدو وظائف الوجبات السريعة الأقرب للاندثار مع تسع وثمانين في المئة قابلة للاستبدال بالكامل عبر الروّبوتات.

هذه الأرقام تشكّل ضغطًا على الوعي الجماعي وتفتح الباب أمام سؤال وجودي طرحه ساندرز بوضوح: كيف سيعيش الناس بلا وظائف؟ الإجابة ليست سهلة، لأننا أمام لحظة تحوّل تشبه الانتقال من الزراعة إلى الصناعة، ومن الصناعة إلى الرقمنة، لكن بوتيرة أسرع بكثير. ما كان يحدث خلال خمسين عامًا أصبح يحدث خلال خمس سنوات، وما كان يحتاج إلى أجيال من التكيّف بات يتطلب قدرة فورية على إعادة تشكيل النظم الاقتصادية والاجتماعية. هذا التسارع يفرض نقاشًا جديدًا حول مفهوم العمل ذاته. فلطالما كان العمل هو أساس الدخل والهوية والاندماج الاجتماعي، وإذا اختفت الوظائف بشكل واسع، فإننا ننتقل من مجتمع يقوم على الإنتاج البشري إلى مجتمع يعتمد على إنتاج الآلة، ما يثير سؤالًا سياسيًا واقتصاديًا جوهريًا حول كيفية توزيع الثروة في عالم تنتج فيه الآلات معظم القيمة.

شخصيات بارزة مثل إيلون ماسك وبيل جيتس تتفق في توقع اختفاء أغلب الوظائف البشرية في المستقبل القريب، مع بقاء نسبة محدودة فقط تتمحور حول الإبداع البشري المحض أو الإشراف على أنظمة الذكاء. هذه الرؤية ليست توقعًا متشائمًا بقدر ما هي قراءة للاتجاهات الصناعية. فالشركات الكبرى –من مصانع السيارات إلى شبكات المطاعم– تستثمر مليارات الدولارات في الأتمتة ليس بسبب رغبة في التخلص من البشر، بل لأنها ترى في الذكاء الاصطناعي كفاءة أعلى، وموثوقية أكبر، وتكلفة أقل. ومع ذلك، يبرز خطر أن يتحوّل النظام الاقتصادي إلى ما يشبه «جزيرة ثراء» صغيرة تحتكرها الشركات القادرة على امتلاك التكنولوجيا، بينما يقف ملايين البشر على الشاطئ المقابل يبحثون عن مكان في عالم لم يعد بحاجة إليهم كما كان.

بعض الاقتصاديين يقترحون حلولًا مثل الدخل الأساسي الشامل، وهو مبلغ شهري ثابت تقدمه الدولة لكل مواطن بصرف النظر عن عمله. هذا النموذج يهدف إلى فصل الحق في الحياة الكريمة عن شرط الحصول على وظيفة، لكنه يواجه أسئلة معقدة تتعلق بتمويله، وبالعدالة في توزيعه، وبقدرته الحقيقية على سد الفجوة التي سيتركها اختفاء الوظائف. وهناك من يدعو إلى فرض «ضريبة على الروبوتات» بحيث تُجبر الشركات على المساهمة في صندوق وطني يدعم الفئات التي فقدت عملها بسبب الأتمتة. بينما يرى آخرون أن الحل يكمن في إعادة هيكلة التعليم جذريًا نحو مهارات جديدة لا يمكن للذكاء الاصطناعي استبدالها بسهولة، مثل القيادة، التفكير المركّب، الإبداع، التواصل البشري، والعناية الاجتماعية.

لكن حتى هذه الحلول لا تبدو كافية أمام حجم التحوّل، إذ إن الأتمتة لم تعد تستهدف الوظائف اليدوية أو الحسابية فقط، بل بدأت تتسلل إلى المهن المعرفية والإبداعية نفسها. نماذج الذكاء الاصطناعي أصبحت قادرة على كتابة السيناريوهات، تصميم الإعلانات، تشخيص الأمراض، إنتاج الموسيقى، وتطوير البرمجيات. وهذا يفرض إعادة تعريف للفوارق بين «مهارة الإنسان» و«كفاءة الآلة»، ويدفع المجتمعات إلى بناء أنظمة جديدة للثقة والقيمة والانتظام الاجتماعي.

إننا أمام مرحلة انتقالية حساسة تتطلب شجاعة فكرية وسياسية، لأن تجاهل الأسئلة سيقود إلى صدامات اقتصادية واجتماعية عميقة. وإذا كان المستقبل يحمل خطر فقدان وظائف، فإنه يحمل أيضًا فرصة لإعادة توزيع الثروة، وتطوير نظم تعليم جديدة، وإعادة تعريف علاقة الإنسان بالآلة، وبناء مجتمع يمنح الناس قيمة خارج حدود العمل التقليدي. التحوّل الكبير لا يزال في بدايته، والقرار بيد المجتمعات: إما أن تترك التكنولوجيا تعيد تشكيلها بصورة عشوائية، أو تبني منظومة جديدة تضمن حياة كريمة لكل إنسان مهما تغيّرت وظائفه أو بقيت.

○ باحث في التسويق الرقمي